الاولى فضرب بطن امراة فالقت جنينين فخرج احدهما قبل موت
والثاني بعد موتها ميتا فعلى الاولى غرة لاغرة للثانية لانفصاله
من الاولى وما امة عقيب الثاني له من مملوك ولده من الزنا
فانه يعتق عليه ومن مملوك اخته لابيه من الزنا عتقت بالترتيب
المدبر وصية فيعتق المدبر من الثلث الا في ثلث له بيع
المرجع عنها ويصح عبده وتدبير المكره صحيح له وصية ولا يبطله
الجنون ويبطله الوصية والتلاف في الظهيرية الثابت الى
سنة لا يعيش الا نسان اليها غالبا تابيد حتى في التدبير
على المختار فيكون مطلقا في الاجارة فتفسد الى نحو ما تي سنة
الا في النكاح فانها تفسد للتكلم بما لا يعلم معناه بلزمه حكمه
في الطلاق والعتاق والنكاح والتدبير الا في مسائل البيع والحكم
فلا يلزمها المال والصحارة والهبة والابراء على المرتهن المعتق
لا يصح اقراره بالرق قلت الا في مسئلة لو كان المعتق بهم ولد
النسب فاقر بالرق لرجل وصدقه المعتق فانه يبطل اعتاقه
الولاء لا يتحمل الابطال قلت الا في مسئلة وهي المذكورة فانه يبطل
الولاء باقراره والثانية لو اعتق العتيقة وسبيت فاعتقه
الثاني كان الولاء له ويبطل الولاء عن الاول لو اختلف المولى
مع عبده في وجود الشرط فالقول للمولى الا في مسائل كل امة
لي فجرحت الا امة خبازة الا امة استرتها من زيد الا امة تحتها
الباجة الا امة ثيبا فيهذه الاربعة اذا اكمرت ذلك القول
وادعاه فالقول لها بخلاف ما اذا قال الا امة بكرا ولم اشتمها
من فلان ولم اطأها والباجة او الاخرساء نية فالقول له لان
الاخرس من الثلث فانه لا صنعة عليه الا اذا كان السيد

سفيها وقت التدبير فانه يسعى في قيمته مدبرا وفيما اذا قتل
سيده المدبر في زمن سعايته كالمكاتب عنده فلا يقتل فيها
وفي المعتق في المرض وجنايته جناية المكاتب وفرضه عليه
ربحه ونكاحه ما دام يسعى وعندها حر مديون في الكل

كتاب الايمان

المعونة له تدخل تحت النكرة الا تكلم المعونة في
الجزاء يمين اللغو له مواخذة فيها الا في ثلث الطلاق والعتاق
والنذر لا يجوز تقديم المشترك الا في اليمين حلف لا يكلم من
له اعلون واسفلون فاتم كلم حنث فبطلت الوصية للمولى
والحالة هذه ولو وقف عليهم كذلك فهي للفقراء لا يكون للمولى
الواحد الا في مسائل وقف على اولاده وليس له الا واحد يكلم
بنيه ووقف على اقاربه المقيمين في بلد كذا فلم يبق منهم فيها
واحد حلف لا يكلم اخوة فلان فقبله الا واحد فكلمه حنث
حلف لا يكلم الفقراء او المساكين او الرجال حنث بواحد
بخلاف رجال حلف لا يركب دواب فلان وله يلبس ثيابه
وله يكلم عبيده فعبد ثلثة حنث لا يكلم زوجان فلان
واحد فانه واحدة لا يحنث الا بالكل والاطعمة والنساء
والثياب مما يحنث فيه بفعل البعض كما في الواقعات لا يحنث
الحالف بفعل بعض المحلوف عليه الا في مسائل حلف لا ياكل هذا
الطعام وله يمكن اكله في مجلس واحد حلف لا يكلم فلانا و
فلانا او يا كلهم احدهما هو لاء القوم او كلهم اهل بغداد
على حرام فكلم واحد الكل من الواقعات الصغيرة امراة فتحنث
بما في قوله ان تزوجت امراة الا في مسئلة له يشتري الجارية
لم يحنث بالصغيرة الا يمان مبنية على الا تفاق لا على الغرض

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)